

الخرطوم توظف ورقة البشير لتبرير الإخفاقات السياسية والأمنية

الخرطوم - خففت تأثيرات قرارات لجنة تفكيك نظام الرئيس السابق عمر البشير في السودان، وتسبب البطء في استكمال خطواتها في أن تصحح أسيرة لما تمر به السلطة الانتقالية من تغيرات، وتوظيفها كورقة لتفسير ما يتعرض له من ضغوط.

وربطت دوائر سودانية بين قرار لجنة إزالة التمكين، مساء السبت، بإغلاق 131 جمعية إخوانية في جنوب دارفور بتهمة تلقي أموال خارجية ودعم أنشطة إرهابية، وبين السخط الشعبي ضد الحكومة بعد أن فشلت في السيطرة على الأوضاع الأمنية بمدينة الجنيبة، غرب دارفور، وإخفاقاتها في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية، وعدم حسم جملة من الملفات السياسية المرتبطة بفترة الانتقال الديمقراطي.

وجاء قرار اللجنة الأخير في وقت تزايدت فيه الاحتجاجات التي تشهدها مدن سودانية مختلفة، اعتراضا على ارتفاع أسعار المحروقات، واستمرار شح الوقود والخبز، ورفضها لما يوصف بـ "الفرغ الأمني" في بعض المناطق، وتعثر خروج الحكومة الجديدة إلى النور. وشهدت العاصمة الخرطوم وأم درمان الأحد احتجاجات على تدهور الوضع الاقتصادي، تصدت لها الأجهزة الأمنية بالغاز المسيل للدموع.

وفشلت السلطة الانتقالية في إيجاد تبريرات مناسبة لتأخر تشكيل الحكومة، وبتدوين سخونة الأوضاع في أكثر من منطقة أسرع من قدرتها على الإطفاء، ما جعل خطواتها تجاه العديد من الأزمات بطيئة ومرتبكة، ولم تستطع إغلاق الملفات المفتوحة أمامها.

وحمل صلاح مناع، عضو لجنة إزالة التمكين، حزب المؤتمر الوطني (المحلل) مسؤولية إشعال الأوضاع في دارفور، وأن الجمعيات المغلقة تعمل كواجهة للحزب التابع لتنظيم الإخوان، وتتلقى الأموال من جهات خارجية لدعم أنشطة الإرهاب، وطالب الحكومة بالتعامل مع حزب البشير كتنظيم إرهابي.

ولدى شريحة كبيرة من المواطنين قناعة بأن العناصر التابعة لنظام البشير مازالت تتخربط بقوة في جملة من أحداث العنف والفوضى في البلاد، وتمتلك قدرة على الإمساك بخيوط كثيرة منذ سقوطه المسوي، لكن ثمة شريحة أخرى تحمل السلطة مسؤولية التراخي في استخدام الشرعية الثورية للتعامل مع فلول النظام السابق.

وأكد القيادي بالجهة الثورية، معتصم أحمد صالح، أن الحكومة تأخرت كثيرا في مواجهة رموز البشير وفقدت قرارها عدد من الجمعيات في دارفور التي في وقت مازالت تقوم فيه وزارة المالية بتقديم إعانات للجمعيات التابعة للحركة الإسلامية في ولايات الهامش، والوزارة ذاتها خاضعة تحت سيطرة شخصيات محسوبة على نظام البشير. وأوضح "العرب" أن قرارات السلطة بشأن مواجهة فلول البشير ضعيفة، والأسر لا يرتبط فقط بلجنة إزالة التمكين لأن محاكمات رموز النظام السابق بطيئة، وتكمن المشكلة في وجود أشخاص لديهم مصلحة ليلظ الوضع على ما هو عليه، وهناك علاقات سياسية وأخرى شخصية بين هؤلاء وبين الجمعيات التابعة لنظام البشير في مناطق الهامش.

وأشارت إلى أن تجار الحرب في دارفور مازالوا يمسكون بزمام الأمور هناك مع توالي التمويلات التي تأتي للمعسكرات النازحين من بلدان خاضعة لهيمنة التنظيم الدولي للإخوان، وتلك الأموال لا تذهب إلى الفقراء والأجائز، بل يجري توجيهها إلى الجهود العسكرية، ما يقلل من آثار قرارات لجنة إزالة التمكين، لأنه لم يجر حتى الآن غلق مسارات تهريب الأموال.

ويعود تأخر قرارات حل الجمعيات الإسلامية في الهامش إلى عدم الانتهاء من تشكيل لجان لتفكيك نظام الإخوان في تلك المناطق التي جرى تدشينها عقب تعيين الولاة المدنيين الجدد، وخرجت القرارات بعد أن انخرطت تلك اللجان في أداء أعمالها.

ويعود تأخر قرارات حل الجمعيات الإسلامية في الهامش إلى عدم الانتهاء من تشكيل لجان لتفكيك نظام الإخوان في تلك المناطق التي جرى تدشينها عقب تعيين الولاة المدنيين الجدد، وخرجت القرارات بعد أن انخرطت تلك اللجان في أداء أعمالها.



احتجاجات على رغيف الخبز

عباس يتهماً لأي مفاجآت انتخابية تهدد بقاءه في السلطة

تعديلات قضائية تثير شكوك القوى الفلسطينية



يتطلع لتغيير وضع متصدع

الانتخابات، وهمل على أساس اتفاق أو سلو أم الوفاق الوطني، والحكومة التي سوف تشرف على الانتخابات، والمحكمة التي تفصل فيها، والجهة أو الجهات الأمنية التي تقوم بتأنيم الانتخابات، وتفسير من تخبث عليهم أحكام، وهل ذلك يدخل ضمن قضاء قطاع غزة أم الضفة الغربية، وهمل الأحكام السياسية تدرج ضمن تلك الأحكام؟

وشكك الخبير المصري في الشؤون الفلسطينية، سمير غطاس، في إمكانية إجراء الانتخابات من الأساس، وأن حماس لن توافق على اختبار شعبيتها، وتوجد العشرات من الأعياب التي قد تكون حاضرة خلال الأيام المقبلة للتعامل مع أحد أكثر القضايا الحساسة التي تواجهها، غير أن الصعوبات التي تواجه إجراء الانتخابات يمكن أن تؤدي إلى تراجع السلطة الفلسطينية عن عقدها.

وأوضح "العرب" أن حماس لم توافق على إجراء أي اقتراعات في قطاع غزة منذ أن سيطرت عليه بعد انتخابات 2006، إذ منعت إجراء انتخابات المحليات والنقابات، لأنها لا تؤمن أساسا بالديمقراطية، في حين أنها تأسس القرارها بشأن التعامل معهم قادرا من قدرة على الوصول إلى السلطة مجددا.

وأشار إلى أن حماس قد تدفع بأحد مشيحيها في مواجهة أوبمان، حال أجريت الانتخابات فعلا، لكن من غير المتوقع أن ينافس أوبمان قيادات من فتح، وسوف يكون هناك عدد من المستقلين ينافسونه، لكن تبقى إمكانية فوزهم محدودة للغاية.

وقد يكون الأقرب لمنافسة الرئيس محمود عباس. وأضاف "العرب"، أن تيار الإصلاح سيحسم موقفه النهائي بشأن ترشيح أي من قياداته على منصب الرئاسة عقب الانتهاء من الانتخابات التشريعية أولا، وأن هناك توافقا على الانتظار لما ستؤول إليه نتيجة هذه الانتخابات، فتمه فترة كافية بين مواعيد الاقتراع قد تحدث فيها المزيد من التحولات على الأرض.

وأوضح أن الحديث الدائر بين الفصائل يرتبط بكيفية إجراء الانتخابات وفقا للتعديلات التي أدخلها الرئيس أوبمان على السلطة القضائية، وتعد بمثابة الغام على طريق مشاورات القاهرة التي من المقرر أن تنطلق مطلع فبراير المقبل، لأن التركيز ينصب على إمكانية اصطحاب قانونيين إلى المباحث لتفسير تلك التعديلات كي لا تعود للفصل إلى دائرة الصراع في ما بينها مجددا.

ويقول المراقبون إن على السلطة الفلسطينية تقديم تفسيرات واضحة وصريحة عن كل المراسيم التي أصدرها الرئيس أوبمان، المتعلقة بقانون الانتخاب، ومرجعية محكمة الانتخابات واليات تشكيلها، وسلطة المحكمة الدستورية على المجلس التشريعي، لما تشكل من خطورة كبيرة على النظام السياسي الفلسطيني الذي يصبح بمجمله بيد الرئيس.

وهناك جوانب كثيرة غير واضحة، مثل البرنامج الذي ستتم بموجبه تلك

إلى 175، بمعنى آخر، أن هناك توافقا مسبقا على تسليم جثة منظمة التحرير الهامدة لحركة حماس تتولى بمعرفتها وعلاقتها إعادة أحيائها.

وأصدر عباس في وقت سابق من هذا الشهر مرسوما بإجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية، وانتخابات للمجلس الوطني في عموم الأراضي الفلسطينية منذ 15 عاما، بعد التوافق بهذا الشأن بين حركتي فتح وحماس.

وحدد المرسوم الرئاسي 22 مايو 31 يوليو موعدا للانتخابات البرلمانية والرئاسية على التوالي، بينما تجرى انتخابات الهيئة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية في نهاية أغسطس. ويرى مراقبون أن الطبخة التي يجري الإعداد لها، تجد معارضا من العديد من الأطراف ومن الشارع الفلسطيني باعتبارها محاولة لتكريس شريعات فقدت التأييد الشعبي.

ويقول المراقبون إن رهانات عباس السياسية تبقى مهددة من قبل قوى فتاوية ترنو إلى تغيير حقيقي، ويشيرون إلى أن إمكانية قيام جهة مضادة واردة، وقد تقلب كل المعايير، وهو ما يحاول عباس تجنبه ويسعى لإقناع الدول العربية المحورية بصوابية السير في التفاهات مع حماس.

وأكد عضو تيار الإصلاح الديمقراطي بركة فتح، عماد عمر، أن التوافق على مرشحين مستقلين من داخل فتح لخوض الانتخابات المقبلة لم يجر حسمه حتى الآن، لكن هناك أحاديث تتواتر حول ترشح المناضل الفلسطيني الأسير مروان

يحاول الرئيس محمود عباس تلافي أي مفاجآت قد تطرأ خلال الاستحقاقات الانتخابية المقررة بعد أشهر قليلة والتي يمكن أن تهدد بفقدانه القيادة، لاسيما مع وجود رغبة من شق في فتح يرنو إلى تغيير حقيقي في المشهد الفلسطيني.

رام الله - تنشغل الأوساط الفلسطينية هذه الأيام بتتبع خطوات الرئيس محمود عباس (85 عاما)، وعمما إذا كان فعلا سيغامر بترشيح نفسه للاستحقاق الرئاسي المقرر في يوليو المقبل، لاسيما مع إبداء شخصيات فتاوية نيتهما للترشح في الأخرى، على غرار القيادي مروان البرغوثي المعتقل في السجون الإسرائيلية.

وأقدم عباس مؤخرا على إجراء تعديلات على السلطة القضائية، أثارت مخاوف العديد من القوى من سعي الرئيس لفرض سيطرته على القضاء، في خطوة استباقية لمرحلة ما بعد الانتخابات.

وكان مسؤولون مقربون من عباس تعمدوا في الفترة الأخيرة الحديث عن ترشح الأخير لمنصب الرئاسة فيما بدا الغرض جس نبض الشارع الفلسطيني بشأن ذلك، بيد أن الأصداء القادمة تصب في سياق التحفظ على هذه الخطوة.

ويطالب الفلسطينيون بأن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها على ثلاث مراحل البوابة الحقيقية لتغيير جذري للقيادة الحالية، لكن مالت الأمور تنحس بعكس ذلك.



ويقول مدير مركز تقدم للسياسات في لندن محمد المشارة لـ "العرب" إن النظام الفلسطيني قد انتهى تركيبه، بتوزيع مقاعد التشريعي الـ 132، بواقع 60 نائبا لحركة فتح و60 نائبا لحماس و12 مقعدا توزعها فتح على فصائل منظمة التحرير، على أن يتولى جبريل الرجوب قيادة المجلس، فيما الرئاسة ستكون دون تنافس لعباس.

ويضيف المشارة أنه سيتم تمكين حماس من قيادة المجلس الوطني لمنظمة التحرير برئاسة رئيس مكتبها السياسي السابق خالد مشعل، بعد زيادة تمثيلها في المجلس مع الـ 60 مقعدا في التشريعي

المقاربات الأمنية تعجز عن احتواء ظاهرة «البلطجة» في الأردن

وذكروا أن الأجهزة الأمنية تمكنت من إلقاء القبض على الجانبين، بعد تواريهما عن الأنظار، مطالبين بتنفيذ حكم الإعدام عليهما.

وتعيد حادثة الجحاش، إلى الأذهان الجريمة البشعة التي ارتكبت بحق الفتى صالح حمدان، في أكتوبر الماضي، حينما عدت مجموعة من أصحاب السوابق إلى بتر يديه وفق عينه، للثأر من والده في محافظة الزرقاء بشمال شرق عمان. وتسببت تلك الحادثة في إخراج كبير للسلطات الأردنية بعد أن تناقشت وسائل الإعلام العربية والأجنبية على نطاق واسع، وتم حينها الإعلان عن حملة أمنية واسعة، تستهدف المجرمين.

ويرى مراقبون أن أسبابا عديدة تقف خلف تنامي ظاهرة العنف والجريمة في المجتمع الأردني، خلال السنوات الأخيرة، لعل من بينها الوضع الاجتماعي والاقتصادي الضاغطين، فضلا عن انتشار المخدرات، وبلغت هؤلاء إلى أن

عمران - يثير تنامي ظاهرة "البلطجة" في المجتمع الأردني حالة من القلق في الأوساط السياسية والاجتماعية في ظل انتقادات للسلطات حول عجزها عن معالجة هذه الظاهرة واحتوائها.

فجر مقتل شاب يبلغ من العمر 22 عاما في البادية الوسطى غضب الشارع الذي اعتبر أن التقصير الأمني ساهم بشكل مباشر في ارتفاع معدلات الجريمة، مطالبين بضرورة إجراء تغييرات على المنظومة التشريعية، وسن قوانين رادعة. وتوفي الشاب حمزة الجحاش، متأثرا بجراحه، بعد أسبوعين من الاعتداء عليه من قبل شخصين في البادية الوسطى. وحسب أقرباء الشاب القاتل، فإن "شباب دخلوا منزل حمزة قبل أن يقدم لهما وجبة طعام، ومن ثم اقتاداه إلى منطقة مجهولة وعملا على تقييده والاعتداء عليه بإداة حادة، وقاما بالتمثيل بجنته قبل أن يلقيا به قرب منزله".

ظاهري "البلطجة والزعرنة" في الأردن، والكثف عن أسبابها وطريقة علاجها. وقال القيسي "ندعم دون أي تردد فرض سلطة القانون ونساند النشأين في حملات الاعتقال التي تطول الشاين من مخالفي القانون ورموز البلطجة والاعتداء على المجتمع".

وأشار إلى أن "المعطيات الرقمية والواقعية بعد الحملات الأمنية التي شنت في أعقاب جريمة قسى الزرقاء كانت مفاجئة". وشدد القيسي على ضرورة "حرم مخالفي القانون من كافة أنواع الحماية بما في ذلك العائلية والعشائرية، ولا يترك رجل الأمن لودعه في المعركة".

ولطالما وجهت اتهامات إلى مسؤولين ونواب بالتدخل لفائدة مرتكبي جرائم، ووقع كالاتي لهم، وكان رواد التواصل الاجتماعي قد تداولوا في أكثر من مناسبة صوراً لنواب مع البعض من أصحاب السوابق.



وقال ناشط آخر "وين الأمان كل يوم فيه جريمة والمجرم بفنجان قهوة وعطوة يبطل براءه، حسبني الله ونعم الوكيل، ما في مخافة ربنا ولا في محاكم بتعدل بعدل وقانون الله". وكان النائب نزار القيسي، دعا إلى عقد جلسات متخصصة، تحاول تحليل